سياسة البيانات المفتوحة
جمهورية مصر العربية

صادرة عن:

المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي - مصر

٢٠٢٥

المحتويات

تمهيد ٢
١. المقدمة ٢
٢. أهداف السياسة ٢
٣. نطاق التطبيق ٢
٤. المبادئ التوجيهية ٣
أ.الإفصاح كقاعدة ٣
ج. التوقيت المناسب ٣
د. الإتاحة وسهولة الاستخدام ٣
هـ. المجانية ٤
و. جودة البيانات ٤
٥. الإطار المؤسسي ٥
أ. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي – اللجنة المشتركة المؤقتة لإتاحة البيانات ٥
ب. الهيئة المصرية لحوكمة البيانات(EDGA) ٦
ج. مسؤولو البيانات المفتوحة ٦
د. الأمانة الفنية ٦
٦. تراخيص البيانات ٦
٧. النشر والبوابات ٧
٨. إشراك الجمهور والتغذية الراجعة ٧
٩. بناء القدرات والابتكار ٧
١٠. الاتساق القانوني والتنظيمي ٨
١١. التعاون الدولي ٨
١٢. مراجعة السياسة وتعديلها وإنهاؤها ٨
الملحق (١): معايير البيانات الوصفية للبيانات المفتوحة ٩
الملحق (٢): نماذج تراخيص البيانات المفتوحة ١٠

تمهيد

تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية التزامها بالقيم الديمقراطية، والشفافية، والابتكار الرقمي. ففي عصرنا الرقمي، تُعد البيانات حجر الزاوية للحوكمة الرشيدة ومحركًا للتحول الاجتماعي والاقتصادي. وقد باتت الحكومات حول العالم تُدرك بشكل متزايد القيمة الكامنة في إتاحة البيانات العامة غير الحساسة بشكلٍ مفتوح، بما يُسهم في تعزيز اتخاذ القرار، وتقديم الخدمات، وريادة الأعمال، والمشاركة المجتمعية.

تحدد هذه السياسة خارطة الطريق التي تعتمدها مصر لتعزيز وتوسيع ممارسات البيانات المفتوحة في مختلف قطاعات القطاع العام، وتسعى إلى تهيئة بيئة تمكينية تتحول فيها البيانات إلى موردٍ وطني متاح للجميع، بما يعزز النمو الشامل ويُرسخ الثقة بين الحكومة والمواطنين.

١. المقدمة

تشير البيانات المفتوحة إلى البيانات التي تحتفظ بها الجهات الحكومية ويتم إتاحتها بصيغة قابلة للقراءة آليًا، مع أدنى قدر من القيود على استخدامها أو إعادة استخدامها. وعند إدارتها بمسؤولية، يمكن للبيانات المفتوحة أن تُطلق إمكانات كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية، والبحث العلمي، والمساءلة العامة.

تضع هذه السياسة الإطار العام لانفتاح البيانات عبر المؤسسات العامة في مصر خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق صدور قانون حوكمة البيانات المرتقب، ولائحته التنفيذية، والإطار المصاحب لتصنيف البيانات، وذلك من خلال تحديد المبادئ والإرشادات والمسؤوليات الكفيلة بضمان نشر البيانات وإدارتها وإعادة استخدامها بشكلٍ متسق وآمن وفعّال.

٢. أهداف السياسة

تستند سياسة البيانات المفتوحة إلى أهداف واضحة ومحددة، تُسهم في مواءمة مبادرات تبادل البيانات الوطنية مع الرؤية التنموية الشاملة لمصر.

وتهدف سياسة البيانات المفتوحة في مصر إلى ما يلي:

- تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة العامة.
- دعم تطوير المنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة.
- تحسين تقديم الخدمات العامة وكفاءة العمليات التشغيلية.
- دعم صنع السياسات والتخطيط القائم على البيانات.
- المواءمة مع المعايير الدولية، والتزامات مصر ضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأجندة التحول الرقمي.

٣. نطاق التطبيق

لكي تحقق هذه السياسة أثرها المرجو، يجب أن تشمل مجموعة واسعة من الجهات الحكومية، مع تحديد واضح للبيانات التي يمكن مشاركتها وتلك التي يُحظر الإفصاح عنها. تنطبق هذه السياسة على جميع الوزارات، والهيئات، والجهات العامة، ووحدات الإدارة المحلية، والشركات المملوكة للدولة.

وتحكم هذه السياسة عملية إتاحة مجموعات البيانات التي تحتفظ بها الحكومة خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق صدور قانون حوكمة البيانات المرتقب، ولائحته التنفيذية، والإطار المصاحب لتصنيف البيانات. ولا يجوز إتاحة أي مجموعة بيانات

للعامة ما لم تخضع للمراجعة والموافقة وفقًا لأحكام هذه السياسة، ومن ثم وفقًا لأحكام قانون حوكمة البيانات، وذلك لضمان التوافق التام مع معايير الأمن القومي، والخصوصية، والسرية.

وتنظم هذه السياسة إتاحة مجموعات البيانات التي لا تندرج ضمن فئات البيانات الحساسة أو الشخصية أو السرية. وتُستثنى من النشر الفئات التالية:

- البيانات المصنفة على أنها حساسة بموجب قوانين الأمن القومي أو الدفاع.
- البيانات الشخصية المحمية بموجب قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.
- المعلومات التجارية أو المحمية بموجب اتفاقيات تعاقدية أو تراخيص.
- البيانات الخاضعة لامتياز قانوني أو لأوامر قضائية.

٤. المبادئ التوجيهية

لضمان تنفيذ مبادرات البيانات المفتوحة في مصر بشكل فعّال ومستدام، تستند هذه السياسة إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تعكس أفضل الممارسات العالمية والأولويات الوطنية. وتهدف هذه المبادئ إلى بناء الثقة مع المواطنين، وتمكينهم وكذلك قطاع الأعمال، وتعزيز الإدارة الرشيدة للبيانات على مستوى القطاع الحكومي.

أ. الإفصاح كقاعدة

ينطبق مبدأ "الإفصاح كقاعدة" بشكل حصري على مجموعات البيانات التي تم تصنيفها صراحةً على أنها بيانات عامة وفقًا لأحكام هذه السياسة، وذلك خلال الفترة الانتقالية التي تسبق صدور قانون حوكمة البيانات والإطار المصاحب لتصنيف البيانات. ويضمن هذا النهج ألا يتم إتاحة سوى البيانات التي تُعد غير حساسة وغير شخصية وصالحة للنشر العام.

ج. التوقيت المناسب

يُعد الوصول في الوقت المناسب إلى بيانات دقيقة شرطًا أساسيًا لاستخدامها في اتخاذ القرار، وتطوير السياسات، وتفاعل المواطنين. فالبيانات القديمة أو غير المحدثة تُقوّض الثقة وتحدّ من إمكانات الابتكار الاقتصادي أو المجتمعي.

وفي السياق المصري، يسهم هذا المبدأ في:

- **دعم جهود الاستجابة للطوارئ والكوارث** من خلال النشر الفوري لمجموعات البيانات الحرجة (مثل حالات تفشي الأوبئة أو الفيضانات).
- **تمكين وسائل الإعلام وجهات الرقابة** من متابعة المستجدات لحظة بلحظة.
- **تسهيل التحليلات السوقية** في الوقت المناسب لرواد الأعمال والمستثمرين.

ويجب نشر مجموعات البيانات في أقرب وقت ممكن، وتحديثها دوريًا وفقًا لجدول إصدار معلن.

د. الإتاحة وسهولة الاستخدام

لا يكفي مجرد نشر البيانات، بل يجب أن تكون متاحة وسهلة الوصول للمواطن العادي، بغض النظر عن مهاراته التقنية أو موقعه الجغرافي. ويجب أن تكون البيانات قابلة للاكتشاف، قابلة للقراءة آليًا، ومُتاحة بصيغ مفتوحة (مثلCSV ، JSON، XML)، وليس بصيغ مغلقة أو محمية (مثل ملفات PDF بدون جداول منظمة).

ولمراعاة **الفجوات الرقمية وحواجز اللغة** في مصر، يجب:

- إرفاق **بيانات تعريفية ووثائق باللغة العربية** إلى جانب أي نسخ باللغة الإنجليزية.
- توفير مخططات بيانية وملخصات، حيثما أمكن، لتسهيل الفهم لغير المتخصصين.
- إنشاء آلية تغذية راجعة لفهم احتياجات المستخدمين وتحسين تنسيقات البيانات بناءً عليها.

سيسهم هذا النهج في تمكين شرائح أوسع من المستخدمين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشركات الصغيرة والطلاب الجامعيين والصحفيين..

هـ. المجانية

تعترف السياسة بأن تكلفة إتاحة البيانات قد تختلف بحسب نوع البيانات وحجمها وتعقيد الخدمات المصاحبة لها. وبينما يمكن نشر العديد من مجموعات البيانات مجانًا، تحتفظ الوزارات والجهات الحكومية بالحق في فرض رسوم معقولة للوصول إلى بعض البيانات، خصوصًا عندما تكون هناك حاجة لتغطية تكاليف كبيرة لإنتاج البيانات أو تنسيقها بشكل متخصص.

ويساعد هذا المبدأ في:

- **دعم نمو الاقتصاد الرقمي في مصر** من خلال تقليل الحواجز أمام المبتكرين التقنيين.
- **تشجيع البحث الأكاديمي والتحليل** السياساتي دون قيود مالية.
- تعزيز **العدالة في الوصول إلى البيانات**، بما يضمن تكافؤ الفرص بين المؤسسات الصغيرة والأفراد من جهة، والجهات الكبرى من جهة أخرى.

ومع ذلك، يمكن النظر في استثناءات لبعض الخدمات المتخصصة ذات التكاليف التشغيلية العالية، مثل واجهات البرمجة (APIs)المصممة حسب الطلب أو عمليات التحميل الكبيرة.

و. جودة البيانات

تُعد جودة البيانات شرطًا أساسيًا لإعادة استخدامها بفعالية. فالمجموعات غير المنسقة أو غير المكتملة أو غير الدقيقة تُضعف ثقة المستخدم وتقلّل من الأثر المحتمل.

وفي السياق المصري، يُعد هذا المبدأ ضروريًا من أجل:

- **دعم التخطيط ومتابعة تنفيذ** برامج رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **تعزيز موثوقية الإحصاءات الرسمية**، لا سيما على مستوى المحافظات والوحدات المحلية.
- **تمكين التحليل التنبؤي** في مجالات الصحة والتعليم والنقل والزراعة.

ولضمان الجودة، يجب أن تتوفر في كل مجموعة بيانات المعايير التالية:

- **أن تكون مكتملة ومتسقة.**
- **أن تتضمن بيانات وصفية دقيقة.**
- **أن تُرفق بمعاجم بيانات، وسجلات التحديثات، ومصادر البيانات.**

٥. الإطار المؤسسي

لضمان التنفيذ الناجح، يجب أن تكون حوكمة البيانات المفتوحة مدمجة ضمن الهياكل المؤسسية القائمة، مع تمكين المساءلة، والقيادة الفنية، والرقابة العامة.

أ. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي – اللجنة المشتركة المؤقتة لإتاحة البيانات

خلال الفترة الانتقالية السابقة لإصدار قانون حوكمة البيانات والإطار المصاحب لتصنيف البيانات، تنص هذه السياسة على إنشاء آلية حوكمة مؤقتة تتيح إتاحة مجموعات البيانات العامة بشكل مسؤول. وسيتولى **المجلس القومي للذكاء الاصطناعي (NCAI)** مسؤولية الإشراف على الإفصاح عن البيانات العامة خلال هذه المرحلة، بما يضمن التوافق مع المعايير الوطنية الناشئة وأفضل الممارسات الدولية.

ولتفعيل هذا الدور، سيتم تشكيل **لجنة مشتركة مؤقتة لإتاحة البيانات** تابعة للمجلس، لتكون الجهة المركزية المعنية بمراجعة البيانات وتنسيق عملية الإفصاح عبر الوزارات والجهات العامة. وستُطبق اللجنة إرشادات موحّدة، وتضمن حماية الخصوصية، وتعزيز الشفافية في منظومة حوكمة البيانات.

تشمل اختصاصات اللجنة ما يلي:

- مراجعة مجموعات البيانات المقدمة للنشر العام.
- تطبيق إرشادات حوكمة البيانات المفتوحة المؤقتة.
- تقديم التوجيه الفني والقانوني والأخلاقي للجهات الحكومية.
- تنسيق عمليات ضمان جودة البيانات، بما يشمل التحقق الداخلي وآليات التغذية الراجعة من المستخدمين.

وإلى حين صدور قانون حوكمة البيانات بشكل رسمي، يتعيّن على كافة الجهات الحكومية الالتزام بالإجراءات المؤقتة التالية لتحديد ونشر مجموعات البيانات بطريقة مسؤولة:

١. **إجراء تقييم مؤقت قائم على تحليل المخاطر**
يجب تقييم كل مجموعة بيانات لتحديد مدى حساسيتها، وخطر إعادة تحديد الهوية، وإمكانية حدوث ضرر سمعة أو قانوني أو اجتماعي في حال إساءة استخدامها.

٢. **تحديد مجموعات البيانات "الآمنة للإتاحة"**
ينبغي أن تُعطى الأولوية للمجموعات التي تُعد غير حساسة وبقيمة عامة عالية — مثل جداول مواعيد النقل العام، والبيانات الجغرافية والمناخية، وملخصات الإنفاق الحكومي، وبيانات التعداد المجّمعة والمجهولة.

٣. **تطبيق تدابير الخصوصية وإخفاء الهوية**
يجب أن تخضع جميع مجموعات البيانات لعمليات إخفاء الهوية والتجميع. وعند الاقتضاء، يمكن النظر في تطبيق تقنيات متقدمة مثل الخصوصية التفاضلية أو إدخال "ضوضاء" رقمية لتقليل المخاطر.

٤. **تقديم مجموعة البيانات لمراجعة اللجنة المشتركة لإتاحة البيانات**
قبل النشر، يجب تقديم جميع المجموعات المقترحة للجنة المشتركة المؤقتة التابعة للمجلس القومي للذكاء الاصطناعي. وستقوم اللجنة بتقييم مدى توافق المجموعة مع المعايير الوطنية الناشئة لحوكمة البيانات وتحديد مدى ملاءمتها للإتاحة العامة.

٥. **تنفيذ تراخيص البيانات المفتوحة ومعايير البيانات الوصفية**

يجب نشر المجموعات المعتمدة متضمنة بيانات وصفية موحّدة وتراخيص بيانات مفتوحة مناسبة. ويجب أن توضّح البيانات الوصفية بوضوح غرض النشر، ومصدر البيانات، وتكرار التحديث، وصيغة البيانات، وأي تنبيهات متعلقة بالخصوصية.

تُشكّل هذه الآلية الانتقالية خطوة تمكينية تُتيح للجهات الحكومية المصرية بدء تطبيق ممارسات البيانات المفتوحة بطريقة مدروسة وقائمة على تحليل المخاطر، مع تعزيز الجاهزية المؤسسية للتنفيذ الكامل للإطار القانوني المنتظر.

ب. الهيئة المصرية لحوكمة البيانات(EDGA)

بموجب ما سينص عليه قانون حوكمة البيانات المنتظر ولائحته التنفيذية، ستتولى **الهيئة المصرية لحوكمة البيانات (EDGA)**دور الجهة المركزية المنسقة. وستكون مسؤولة عن تحديد الأولويات، ومتابعة الالتزام، والإشراف على إتاحة مجموعات البيانات العامة، واعتماد المبادرات الاستراتيجية ذات الصلة. ستتولى الهيئة المصرية لحوكمة البيانات (EGDA) عند تشكيلها مسؤوليات المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي (NCAI) واللجنة المشتركة المؤقتة لإتاحة البيانات - كما هو مذكور في هذه السياسة - فيما يتعلق بالإشراف على الإفصاح عن البيانات العامة.

ج. مسئولو البيانات المفتوحة (CODO)

يتعيّن على كل جهة حكومية تعيين **رئيس قسم للبيانات المفتوحة** يتولى مهام الإشراف على تحديد وتصنيف ونشر مجموعات البيانات، وضمان جودة البيانات، وتيسير تفاعل المستخدمين، والتنسيق مع المجلس القومي للذكاء الاصطناعي — ومن ثم مع الهيئة المصرية لحوكمة البيانات (EDGA) فور إنشائها.

د. الأمانة الفنية

تتولى **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** توفير البنية التحتية الفنية، وتطوير البوابة الوطنية للبيانات، ودعم جهود بناء القدرات في مجال البيانات المفتوحة.

٦. تراخيص البيانات

تُعدّ التراخيص الواضحة أمرًا أساسيًا لضمان فهم المستخدمين لحقوقهم والتزاماتهم عند استخدام البيانات الحكومية. وتُظهر التجارب الدولية أن التراخيص الموحدة والمرنة تُعدّ الأكثر فعالية.

ستعتمد مصر **رخصة وطنية للبيانات المفتوحة** التي تتماشى مع المعايير العالمية مثل **رخصة النَسب للمشاع الإبداعي (CC-BY)**أو **رخصة النَسب لمشاع البيانات المفتوحة .(ODC-BY)** وتشمل شروط هذه الرخصة:

- السماح بالنسخ، وإعادة الاستخدام، وإعادة التوزيع، والتعديل.
- اشتراط النَسب الصحيح للمصدر.
- إخلاء مسؤولية مزوّد البيانات الأصلي من أي تبعات قانونية.

٧. النشر والبوابات

تُعد المنصة الرقمية المركزية عنصرًا محوريًا في تمكين الوصول إلى البيانات، وتعزيز الشفافية، وتيسير التنسيق بين الجهات الحكومية.

ستُطلق **بوابة البيانات المفتوحة الوطنية (data.gov.eg)** كنقطة وصول موحدة. ويمكن للجهات إنشاء بوابات فرعية قطاعية بشرط تكاملها مع البوابة الوطنية. ويجب أن تدعم المنصة ما يلي:

- البحث في مجموعات البيانات وتصنيفها
- التنزيل الجماعي للبيانات
- الوصول عبر واجهات برمجة التطبيقات(APIs)
- طلبات الجمهور للحصول على بيانات معينة وإبداء الملاحظات
- تتبّع نسخ البيانات وأرشفتها

٨. إشراك الجمهور والتغذية الراجعة

يسهم إشراك الجمهور في تعزيز جودة البيانات وملاءمتها وبناء الثقة. كما يساعد التفاعل المجتمعي في تحديد مجموعات بيانات جديدة، واكتشاف الأخطاء، وتعزيز الابتكار.

وستقوم الحكومة بإنشاء آليات رسمية على النحو التالي:

- استقبال طلبات الحصول على البيانات وتحديد أولوياتها
- التشاور المجتمعي بشأن التراخيص وجودة البيانات وتنسيقاتها
- تنظيم هاكاثونات سنوية، وتحديات بيانات، وفعاليات تقنية مدنية

وسيتم مراجعة الملاحظات والتغذية الراجعة بصفة منتظمة ودمجها في تحديثات البوابة ومحتوى البيانات.

٩. بناء القدرات والابتكار

يجب تمكين الموظفين الحكوميين، والباحثين، ورواد الأعمال، والمواطنين بالأدوات والمعرفة اللازمة لتحقيق قيمة مضافة من خلال البيانات المفتوحة. وسوف يتناول هذا القسم الجهات التي ستعمل في التمكين وبناء القدرات ودعم الابتكار.

ستقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع شركاء من المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، بالمهام التالية:

- تدريب الموظفين الحكوميين على أخلاقيات البيانات، وتنسيقاتها، ومعاييرها، وآليات إخفاء الهوية.
- دعم البرامج الجامعية والحاضنات المتخصصة في ابتكار البيانات المفتوحة.
- تمويل مشروعات تجريبية ومبادرات محلية تُظهر أثرًا اجتماعيًا من خلال إعادة استخدام البيانات.

١٠. الاتساق القانوني والتنظيمي

يُعد وجود إطار قانوني متين أمرًا ضروريًا لتحقيق الوضوح، وإمكانية التنفيذ، والاستدامة طويلة الأجل لإصلاحات البيانات المفتوحة.

وتُنفَّذ هذه السياسة بالتكامل مع:

- قانون حماية البيانات الشخصية (القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠)
- قانون الاستثمار (القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧)
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨)
- وأي لوائح مستقبلية تتعلق بتصنيف البيانات، أو تبادلها، أو إخفاء الهوية، أو آليات تسوية النزاعات، أو الاستثناءات المبررة للصالح العام.

١١. التعاون الدولي

تُعد أجندة مصر الرقمية والبيانية جزءًا من تحوّل عالمي أوسع. وتسعى الدولة إلى مواءمة سياساتها مع الأطر متعددة الأطراف الرائدة، ومشاركة التجارب والدروس المستفادة على المستويين الإقليمي والدولي.

وستلتزم مصر بما يلي:

- المواءمة مع **ميثاق البيانات المفتوحة** ومبادئ **شراكة الحكومة المفتوحة(OGP) .**
- المشاركة في المنصات الإقليمية لتبادل البيانات.
- التعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في مشاريع البيانات، والتقييمات، وبرامج التمويل.

١٢. مراجعة السياسة وتعديلها وإنهاؤها

تُراجع هذه السياسة رسميًا كل ثلاث (٣) سنوات، أو قبل ذلك إذا تقرّر ذلك. وتشمل المراجعة إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الأكاديمي، والقطاع الخاص. ويجب أن تبقى هذه السياسة مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية، والتغييرات القانونية، واحتياجات المستخدمين.

وعند صدور قانون حوكمة البيانات رسميًا، تُعد هذه السياسة لاغية ولا يُعمل بها بعد ذلك.

الملحق (١): معايير البيانات الوصفية للبيانات المفتوحة

يحدّد هذا الملحق الحد الأدنى لمخطط البيانات الوصفية (metadata) بما يتماشى مع معيار **DCAT-AP**(مخطط توصيف البيانات – الملف التطبيقي)، وتم تكييفه للاستخدام الثنائي باللغة العربية والإنجليزية. ويجب إرفاق بيانات وصفية بكل مجموعة بيانات منشورة لضمان الوضوح وسهولة الاستخدام.

حقل البيانات الوصفية	الوصف	مثال
العنوان	اسم مجموعة البيانات	استهلاك الكهرباء حسب القطاع، ٢٠٢٤
الوصف	ملخص موجز لمحتوى مجموعة البيانات والغرض منها	استخدام الكهرباء شهريًا في القطاعات السكنية والتجارية والصناعية
الكلمات المفتاحية / الوسوم	مصطلحات قابلة للبحث	طاقة، كهرباء، مرافق
الجهة الناشرة	الجهة المسؤولة عن مجموعة البيانات	وزارة الكهرباء
البريد الإلكتروني للتواصل	الشخص أو الوحدة المسؤولة عن الاستفسارات	data@moe.gov.eg
التغطية الزمنية	الفترة الزمنية التي تغطيها البيانات	يناير ٢٠٢٤ – مارس ٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	النطاق الجغرافي	على مستوى الجمهورية
معدل التحديث	جدول التحديثات	شهريًا
الرخصة	شروط الاستخدام (انظر الملحق الثاني)	رخصة البيانات المفتوحة المصرية – الإصدار ١,٠
رابط الوصول	رابط التحميل المباشر	https://data.gov.eg/download/electricity_2024.csv
نقطة الوصول عبرAPI	في حال توفرها، رابط واجهة برمجة التطبيقات(API)	https://api.data.gov.eg/electricity/v1/
اللغة	لغة البيانات والبيانات الوصفية	العربية، الإنجليزية
صيغة البيانات	أنواع الملفات المتاحة	CSV، JSON
الإصدار	رقم إصدار مجموعة البيانات	v1.1
تاريخ النشر	تاريخ الإصدار الأول	2025-05-01
تاريخ آخر تحديث	أحدث عملية تحديث	2025-06-01

الملحق (٢): نماذج تراخيص البيانات المفتوحة

يحدد هذا الملحق الإطار العام لترخيص البيانات المفتوحة في مصر، والمستند إلى نماذج مرجعية مثل رخصة البيانات الحكومية المفتوحة في المملكة المتحدة(OGL) ، ورخص المشاع الإبداعي(Creative Commons) ، والسياسة الوطنية لمشاركة البيانات في الهند.(NDSAP)

أ. الرخصة الافتراضية: رخصة البيانات المفتوحة المصرية – الإصدار 1.0

- **الحقوق الممنوحة:**
  - استخدام البيانات، ونسخها، وتعديلها، ونشرها، وترجمتها، وتكييفها، وتوزيعها، أو استغلالها تجاريًا.
  - دمج البيانات مع مجموعات بيانات أخرى لإنشاء أعمال مشتقة.
- **الشروط:**
  - **الإسناد (النَسب) :**يجب على المستخدمين ذكر مصدر البيانات بوضوح.
  - **عدم التأييد :**لا يجوز استخدام البيانات بطريقة توحي بتأييد الحكومة أو إحدى مؤسساتها.
  - **عدم الضمان :**تُقدّم البيانات "كما هي" دون أي ضمان أو مسؤولية قانونية.

ب. البدائل المسموح بها

يجوز للجهات الحكومية، في حالات استثنائية، تطبيق إحدى التراخيص التالية:

- **رخصة النَسب للمشاع الإبداعي ٤,٠(CC BY 4.0) :**تُستخدم من قبل المؤسسات الأكاديمية والثقافية.
- **رخصة نَسب مشاع البيانات المفتوحة(ODC-BY) :** تُستخدم في قواعد البيانات والسجلات.

ج. التراخيص غير المفتوحة أو المقيدة

يُستثنى من نظام التراخيص المفتوحة الحالات التالية:

- مجموعات البيانات التي تحتوي على معلومات شخصية أو مصنفة.
- البيانات المحمية بحقوق ملكية فكرية تابعة لأطراف ثالثة.

البيانات المقيّدة بموجب قوانين الأمن القومي أو شروط تعاقدية.